نظم الحكم الاستعمارية
فى
غرب أفريقيا
دراسة مقارنة

للدكتور عبد الله عبد الرازق إبراهيم
أستاذ مساعد التاريخ الحديث
بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية
جامعة القاهرة

بعد مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤ / ١٨٨٥ أصبحت الخريطة السياسية لغرب أفريقيا موزعة على الدول الأوربية ، فلقد حصلت ألمانيا على الكاميرون وتوجو ، واستولت إنجلترا على أربع مناطق هى سيراليون ، وساحل الذهب ، ونيجيريا وجامبيا ، وأما فرنسا فقد استولت على مساحة شاسعة أطلقت عليها أفريقيا الفرنسية الغربية ، وشملت موريتانيا والسنغال والسودان الفرنسى (مالى الآن) والنيجر وداهومى (بنين الآن) وساحل العاج وغينيا وفولتا العليا (١) .

وشملت الامبراطورية الفرنسية حوالى ١,٨٠٠,٠٠٠ ميلا مربعا وهو ما يوازى مساحة فرنسا تسع مرات ، وتلى فرنسا بريطانيا التى استحوذت على مساحة قدرها ٤٨٠,٠٠٠ ميلا مربعاً ، أما ألمانيا فقد امتلكت حوالى ٢٣٣,٠٠٠ ميلا مربعاً منها ٣٣,٠٠٠ ميل مربع فى توجو ، والباقى وقدره ٢٠٠,٠٠٠ ميل مربع فى الكاميرون بينما انحسر النفوذ البرتغالى فى غرب أفريقيا فى حوالى ١٤,٠٠٠ ميل مربع فى غينيا البرتغالية (٢) .

وأفريقيا الغربية الفرنسية عبارة عن رقعة من الأرض لعلها من أكبر المساحات السياسية فى العالم كله ، تمتد من شواطىء الأطلنطى غرباً إلى

---

(١) أنشئت فولتا العليا عام ١٩٢٠ وانفصلت فى عام ١٩٣٢ حيث قسمت بين جيرانها من ساحل العاج والنيجر والسودان الفرنسى .

(٢) Fage, J.D. : Historyof West Africa, P. 175.

نهاية الصحراء الكبرى شرقاً ، ومن حدود مراكش شمالا إلى حدود نيجيريا جنوباً ، أى قدر مساحة فرنسا ثمانى مرات ونصف ، وتبلغ نصف مساحة أوربا كلها وثلاثة أخماس مساحة الولايات المتحدة ، وهى تحيط بالمستعمرات البريطانية بساحل الذهب وسيراليون وجامبيا كما تحيط بليبيريا من كل جانب عدا الساحل الجنوبى وبهذا استطاع الفرنسيون أن يجعلوا مستعمرتهم الكبيرة وحدة سياسية واحدة (١) .

وتضم أفريقيا الغربية الفرنسية أعداداً من القبائل تتكلم ١٢٠ لغة مختلفة ، ومن هذه القبائل الولوف والبامبارا والتوما وبها حوالى مليون من الطوارق والبربر وهى تنقسم إلى ثمانية أقسام إدارية كبرى هى :

١ ـ السنغال وفيه عاصمة أفريقيا الغربية داكار ومساحتها ٨٠,٦٠٠ ميلا مربعاً .

٢ ـ موريتانيا : ومساحتها ٤٠٠ ألف ميل مربع وعاصمتها سانت لويس

٣ ـ السودان الفرنسى : وعاصمته باماكو ومساحته ٤٥٠ ألف ميل مربع .

٤ ـ غينيا الفرنسية : ومساحتها ١٠٦,٢٠٠ ميلا مربعاً وعاصمتها كوناكرى .

٥ ـ ساحل العاج : ومساحته ١٢٣ ألف ميل مربع وعاصمته أبيدجان .

٦ ـ الفولتا العليا : ومساحتها ١٠٥,٩٠٠ ميلا مربعاً وعاصمتها واجادوجو

٧ ـ داهومى : وهى قطعة من الأرض تقع بين توجولاند ونيجيريا .

٨ ـ النيجر : ومساحته ٤٩٤,٠٠ ميلامربعاً ويمتد فيما بين حدود نيجيريا وليبيا وعاصمته نيامى ويسكنه حوالى مليونين من البشر .

وهذه الأقاليم الثمانية تشكل أفريقيا الفرنسية الغربية .

---

(١) خلف الله عبد الغنى عبد الله : مستقبل أفريقيا السياسى ، ص ٣٦٤ .

وقد اختلفت نظم الحكم الاستعمارية فى غرب أفريقيا حسب طبيعة كل قوة أوربية وسوف نلمس هذه النظم بشىء من التفصيل :

أولا : نظم الحكم فى المستعمرات الألمانية فى غرب أفريقيا :

من المعروف أن الاستعمار الألمانى بدأ أساساً على أكتاف الشركات التجارية ، وكان المستشار بسمارك يصر على أن تتحمل المجموعات التجارية مسئولية إدارة المناطق التى تسيطر عليها ، وأن تتحمل كل المصروفات المتعلقة بهذه المناطق، ولكن هذه الشركات الألمانية فوجئت بثورات عارمة فى كل مكان ، مما جعلها عاجزة عن مواجهة هذه الثورات بإمكانياتها المحدودة — الأمر الذى اضطرها الى طلب العون من الحكومة الألمانية وانتهى الامر بتنازل هذه الشركات عن سيادتها الحكومة الألمانية (١) .

وعندما تولت الحكومة الألمانية شئون الحكم فى هذه المستعمرات عينت حاكماً عاماً على رأس كل مستعمرة ، وقسمت المستعمرات إلى أقاليم على رأس كل منها مدير يعتبر الحاكم المحلى المسئول عن إدارة إقليمه ، ولكنه يتلقى تعليماته من الحاكم العام ، وفى بعض المناطق كان بعض هؤلاء المديرين من العسكريين ، ويعاون الحاكم العام مجلس استشارى يتكون من أعضاء يمثلون مختلف الشئون الحربية والصحية والمالية والزراعية .. الخ .

وكان نظام الحكم يسير وفق قانون المستعمرات الصادر فى عام ١٨٨٦ حيث وضح هذا القانون حدود كل سلطة من السلطات الحاكمة فى المستعمرة فعلى سبيل المثال نجد أن سلطات الحاكم العام قد حددت بإشرافه على إدارة المستعمرة . وهو مسئول أمام المستشار الألمانى عن إدارته ، كما حدد هذا القانون وتعديلاته فى عام ١٨٨٨ اختصاصات المجلس الاستشارى وغيره من المجالس الأخرى (٢) .

---

(١) Tounsend, M.E. : The Rise and Fall of German Colonial Empire, (New York), 1730, PP. 42—45.

(٢) الجمل ، شوقى : تاريخ كشف القارة واستعمارها ، ص ٤٤٦ .
وأيضاً عبد ربه ، سعد زغلول : الاستعمار الألمانى فى شرق أفريقيا ، ١٨٨٤—١٩١٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ص ٨١ — ٨٢ .

وكانت المستعمرات الألمانية فى غرب أفريقيا مثل بقية المستعمرات الألمانية الأخرى تتبع وزارة الخارجية حتى عام ١٩٠٧ ولكن بعد هذا التاريخ أنشئت وزارة مستقلة للمستعمرات تتولى الإشراف على شئون المستعمرات وتصدر لها كافة التعليمات والتشريعات ، وكانت المركزية الشديدة هى طابع الحكم الألمانى ، ولم يشترك الوطنيون فى الإدارة إلا حين تولوا رئاسة المحاكم الوطنية للفصل فى القضايا الصغيرة (١) .

واستكملت الحكومة الألمانية هيكل نظام الحكم فى المستعمرات بإنشاء محكمة ابتدائية فى كل مقاطعة وذلك للنظر فى القضايا المدنية البسيطة مثل قضايا المخالفات أو قضايا الميراث . لكن ترك البت فى القضايا التى لا تمت للمسوطنين الألمان الزعماء الوطنيين ليفصلوا فيها حسب التقاليد الوطنية ، وقد أدخل الألمان نظام العقاب البدنى (الجلد) وقيد الوطنيين بسلاسل جماعية وفى بعض المسائل كانت القوانين المدنية والجنائية والإجراءات القانونية هى السائدة . وأصدرت ألمانيا عدة قوانين وضعت بموجبها أيديها على مساحات واسعة من الأرض فى مستعمراتها الأفريقية واعتبرتها ملكاً للتاج ، وكانت تؤجرها أو تبيعها للشركات أو المستوطنين ، وفرضت الحكومة ضرائب على السكان مثل ضريبة الرأس وضريبة الميراث ، وكان بعض هذه الضرائب يدفع عيناً من القطن والمطاط والعاج والماشية وزيت النخيل .

وقد أوجدت الحكومة نظام بطاقات العمل وبموجبها أمكن التحكم فى العمال الأفريقيين حيث يتعين على الأفريقى أن يعمل مدة محددة من العام إما فى المشاريع الحكومية أو المزارع الأوربية وهذا نوع من العمل الإجبارى يشبه صور الرق .

وقد حاول الألمان بعد أن استقرت أمورهم فى الكاميرون أن يحولوا هذه المستعمرة إلى مستعمرة استيطانية فأقاموا إقطاعيات زراعية على أسس

---

(١) رياض ، زاهر : استعمار أفريقيا ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ٢٣٦ .

علمية وعلى نطاق واسع ، وكانت هذه الإقطاعيات تمون القوات الألمانية قبل الحرب العالمية الأولى بكثير من المحاصيل المدارية ، وقد شجعت الحكومة الألمان على الهجرة إلى هناك .

وإذا كان الألمان قد واجهوا ثورات ضخمة فى كل مستعمراتهم فإن المنطقة الوحيدة التى نعمت بشىء من الهدوء طول حكمهم هى منطقة توجو (Togo) ولعل السبب فى ذلك راجع إلى أن الألمان اكتفوا بالاستيطان فى المناطق المرتفعة فى الداخل وتركوا الأراضى الزراعية فى أيدى سكانها ولم يتعرض المستعمرون للتجار من السكان ، ومارس الزعماء المحليون وغالبيتهم من الهوسا سلطاتهم دون تدخل من السلطات الألمانية ، وقد أدى هذا الهدوء فى المستعمرة إلى ازدهارها إقتصادياً .

وسوف نمارس نظام الحكم الألمانى فى توجو بشىء من التفصيل كنموذج للإدارة الألمانية فى أفريقيا .

من المعروف أن فترة الاستعمار الألمانى قصيرة وهى أقصر بكثير فى الأجزاء الشمالية من توجو فلم تبلغ أكبر من ثلاثين عاماً .

وكانت ألمانيا قد أعلنت حمايتها عام ١٨٨٤ على منطقة تمتد من الساحل إلى الداخل ولم يكن هذا أول تدخل ألمانى فى المنطقة فلقد سبقته الشركات التجارية والبعثات التبشيرية الألمانية ، وتقع توجو شرق المنطقة التى تسيطر عليها بريطانيا وغرب المنطقة التى تحت النفوذ الفرنسى ومن ثم كان هناك صراع بين بريطانيا وألمانيا وبين ألمانيا وفرنسا من أجل بسط النفوذ السياسي على المناطق الداخلية من توجو ، وقد تم تسوية هذا الصراع عن طريق سلسلة من اتفاقيات الحدود بين الدول الاستعمارية فى الفترة بين ١٨٨٥ ، ١٨٩٧ :

وينقسم تاريخ ألمانيا الاستعمارى إلى ثلاث فترات :

الأولى : نظام بسمارك الاستعمارى (١٨٨٤ — ١٨٩٠) .

الثانية : فترة الارتباك وعدم الاستقرار فى السيطرة الاستعمارية (١٨٩٠ – ١٩٠٦) .

الثالثة : فترة الاستعمار العلمى المنظم (١٩٠٦ – ١٩١٤) (١) .

وفى الفترة الأولى كانت الإدارة مخولة للشركات ذات البراءة وكان هدف هذه الشركات الاستغلال دون أى اكتراث بالمصالح الوطنية . أما فى الفترة الثانية فقد كانت الإدارة فى أيدى المستعمرين ورجال البيروقراطية ، وأما الفترة الثالثة فقد شهدت عهداً جديداً من الإصلاح الاستعمارى .

وهناك فرق أساسى بين الإدارة فى توجو وغيرها من المستعمرات الألمانية وهو أن إدارة توجو منذ البداية كانت تحت إشراف موظفى الحكومة الرسميين ، فبعد إعلان الحمية فى يونية ١٨٨٤ تم تعيين قنصل موقت وحل محله مندوب سامى فى عام ١٨٨٥ ، وعلى هذا لم تعرف توجو نظام إدارة الشركات ، ومع ذلك أمكن مراعاة مصالح التجار الألمان حيث صدرت الأوامر والقوانين التى تعرقل الوسطاء من الوطنيين وتقدم الامتيازات الشركات الأوربية . وكانت الإدارة الألمانية فى السنوات الأولى محدودة حيث لم تتعد القوة الإجمالية الموظفين إثنى عشر موظفاً (١) .

وعندما بدأت الإدارة الألمانية فى توجو بعد القضاء على حركات المقاومة إضد التواجد الألمانى قسمت توجو الجنوبية إلى أربع وحدات (أحياء إدارية) بالإضافة إلى العاصمة لومى التى صارت وحدة مستقلة . وكان حكام هذه الأحياء يختارون من بين الضباط المخلدين فى الخدمة الاستعمارية كالمهندسين والأطباء وضباط البوليس وكانوا يقومون بتنفيذ أوامر الحاكم مثل جمع الضرائب وتطبيق العدالة والأشغال العامة ، وإلى

---

(١) Tounsend, M.E. : The Rise and Fall of German Colonial Empire, (New York, 1930), pp. 42—45.
Amenumey, D.E, K. : German Administration in Southern Togo; Journal of African History, X, 4, 1969), pp. 623—639.

جانب رؤساء الأحياء كان هناك قواد الأحياء الذين يحكمون المناطق (المراكز) الشمالية ، وكانت قوة البوليس تحت إشراف الحكام المدنيين مباشرة من أجل ضمان الرقابة السريعة والفعالة ، كما كانت هناك وحدات عسكرية تحت إشراف رؤساء الأحياء ، وكان الرؤساء يشرفون على جمع الضرائب ويسمح لهم بحجز ٥ ٪ منها من أجل منفعتهم الخاصة .

وحاولت الإدارة الاستعمارية الألمانية منذ البداية تقويض سلطة الزعماء المحليين حيث فرض العمل الإجبارى فى توجو مثلما طبق فى كافة المستعمرات الألمانية الأخرى . .

واستمر العمل بهذا النظام الإجبارى حتى عام ١٩٠٧ عندما صدرت الأوامر بتحديد هذا العمل على الأشغال العامة وأن يتقاضى العامل أجراً وفى أكتوبر ١٩٠٩ وبسبب نقص الأيدى العاملة فى إنشاء خط حديد توتيجا أتاكبام (Nuatja Atakpame) أقامت الحكومة معسكرات إصلاح وتأديب حيث يتم تعليم العصاه والخارجين عن القانون على بعض الأعمال المفيدة ، والهدف الرئيسى هو استغلال هذه العمالة فى المشروعات المدنية العامة .

وتقوم السياسة المالية أيضاً على الاستغلال فكانت الضريبة غير المباشرة فى شكل رسوم استيراد هى مصدر الحكومة الرئيسى للدخل . وفى عام ١٩٠٣ كانت الجمارك وحدها تشكل ٨٨ ٪ من دخل الإقليم ، وكان يدعم هذه الجمارك زيادة فى الضرائب المباشرة والعديدة ، فهناك ضريبة عمل لمدة إثنى عشر يوماً لكل الشباب البالغين . وفى أبريل ١٩٠٩ أدخلت ضريبة جديدة على المواطنين فى مدن لومى وانتشو وحددها قانون ٢٧ مايو ١٩١٠ على أساس ٦ ماركات للدخول التى تقل عن ٤٠٠ مارك سنوياً و ١٠ ماركات ضريبة للدخول حتى ٨٥٠ ماركاً وتستمر حتى تصل ٥ ٪ من دخل الموظفين .

وهناك ضرائب أخرى مثل ضرائب الهجرة وضرائب على تربية الكلاب وضرائب على رفع الأعلام الألمانية ، وهناك رسوم على رخص القيادة ورخص مزاولة مختلف الأعمال التجارية مثل الاتجار فى المطاط وتجارة التجزئة . وحتى عام ١٩٠٨ كانت الضرائب المباشرة تشكل حوالى ١٠٪ من اجمالى الدخل وعلى هذا كانت تزيد حتى وصلت ١٧٪ ، وحرمت الإدارة الألمانية الوطنيين من كل الفرص التجارية حيث فرضت عليهم ضريبة قدرها مائة مارك سنوياً على تجارة التجزئة التى كان يعمل بها السكان الوطنيون كما حرمت التجار الوطنيين من حق الاستيراد الذى صار قاصراً على التجار وتشير الوثائق إلى العديد من الإلتماسات التى تقدم بها الوطنيون ضد هذه القيود التجارية لكن الحكومة لم تستجب .

أما بالنسبة لمسائل الأرض فقد اختلفت حكومة توجو عن حكومات بقية المستعمرات الألمانية ، ففى توجو لم تسبب مشكلة الأرض نفس الصراع الحاد الذى نشب فى المستعمرات الأخرى مثل جنوب غرب أفريقيا والكاميرون ، ولعل السر فى ذلك هو أن توجو لم تحكمها الشركات ذات البراءة كما أن المنطقة لم تكن صالحة لاستقرار البيض ومعظم الأراضى الزراعية كانت بالفعل فى أيدى المزارعين الوطنيين كما أن هذه الدولة كانت محدودة وصغيرة الحجم حيث تبلغ حوالى ٣٣,٠٠٠ ميل مربع وفوق هذا وذاك كان عدد الأوربيين فى توجو صغيراً ، ففى بداية الحرب العالمية الأولى لم يصل عدد الأوربيين بها أكثر من ٤٠٠ رجل أوربى يتقلدون الوظائف الحكومية وأما الجزء الباقى فكان ٦٦٪ منهم من رجال الإرساليات التبشيرية .

ولم تحاول الإدارة الألمانية تطوير مستعمرة توجو اقتصادياً ولم تحاول تزويد السكان بالخدمات الاجتماعية ، وكانت هناك بعض المحاولات لزيادة الإنتاج الزراعى وخاصة القطن الذى كان يلقى اهتماماً من الإدارة الاستعمارية حيث أنشئت المزارع العملية فى مختلف مناطق انتاج القطن . وفى بداية القرن العشرين دخلت اللجنة الاقتصادية الاستعمارية الألمانية فى هذا المجال وأنشأت العديد من المزارع التجريبية ، وأرسلت الخبراء لتعليم المزارعين أسس الزراعة

كما زودتهم بالبذور الأجنبية ذات الكفاءة العالية ، وقد انعكس هذا على صادرات القطن التى ارتفعت من ١٤,٤٥٣ طن عام ١٩٠٢ إلى حوالى ٥٠٢,٠٠٠ فى عام ١٩١٣ .

وفى مجال التعليم كانت جهود الحكومة محدودة مثلها مثل أى جهود أخرى فى أفريقيا ، وكانت الأعمال الكبرى تحت إشراف الجمعيات التبشيرية مثل جمعية برمين Bermen ووسليان Wesleyan وجمعية الإرساليات الأفريقية Society of African Missions وكانت تبنى المدارس وتركز الاهتمام على التعليم الحرفى والعملى وكانت سياستها السماح لعدد محدود من المتفوقين لمواصلة دراستهم فى التعليم العالى بينما تقوم بتدريب غالبية الأبناء وإعطائهم المعلومات الأساسية فى الاقتصاد الزراعى ، وقد افتتح رجال الإدارة الألمانية مدرستين إلزاميتين فى كل من لومى وأوتشا . وفى عام ١٩٠٣ أنشئت مدرسة حرفية فى لومى . كما افتتحت مدرسة زراعية فى العاصمة عام ١٩٠٧ . وفى عام ١٩١١ تم افتتاح مدرسة عليا لكن غالبية التلاميذ كانوا يحصلون على تعليمهم فى مدارس الإرساليات وعلى سبيل المثال فى عام ١٩١٢ كان عدد تلاميذ المدارس الحكومية ٣٣٥ طالباً ، مقابل ١٤,٣٠٦ طالباً بمدارس الإرساليات ، ورغم هذا فإن النظام الألمانى قدم دعماً وعوناً للتعليم أكبر مما قدم فى المستعمرات الأخرى .

وباختصار اختلفت طبيعة الحكم الألمانى فى توجو عن غيره من المستعمرات الألمانية الأخرى حيث أنه منذ البداية كان حكم توجو من قبل السلطات الإمبراطورية ومن ثم تجنبت توجو مساوئ الشركات التجارية ذات البراءة الملكية ، يضاف إلى ذلك أن هذه الدولة كانت صغيرة وليست مناسبة للاستقرار الأوربى ، كما أن الأراضى الصالحة للزراعة بها كانت فى أيدى الوطنيين . وبسبب دخلها المحدود من الضرائب المحلية سواء المباشرة منها أو غير المباشرة فإن توجو كانت المستعمرة الألمانية الوحيدة المكتفية ذاتياً حتى أن الرايستاج الألمانى أطلق عليها المستعمرة النموذجية .

---

(١) Amenumey, D.E.K. : The Ewe people and the Coming of European Rule, 1850—1914, Unpublished Thesis, (London, 1946), pp. 249—304.

لكن الحكم الألمانى لتلك المستعمرات فى غرب أفريقيا لم يستمر طويلا حيث كان قيام الحرب العالمية الأولى بداية النهاية للمستعمرات الألمانية ، ففى أغسطس ١٩١٤ سلمت توجو للقوات الفرنسية والبريطانية كما دخلت هذه القوات الكاميرون فى عام ١٩١٦ ، وبعد الحرب قرر مؤتمر الصلح فى باريس حرمان ألمانيا من جميع مستعمراتها ، واستولت عصبة الأمم على هذه المستعمرات وعهدت بإدارتها للدول المنتصرة فى ظل الانتداب ، وصار الوضع بالنسبة لمستعمرات غرب أفريقيا موزعاً بين انجلترا وفرنسا ، فقسمت توجو إلى قسمين ، أعطى القسم الأكبر لفرنسا وقد ضم هذا إلى داهومى بينما أعطى القسم الآخر إلى انجلترا فضم إلى ساحل الذهب .

أما الكاميرون الألمانية فقد قسمت إلى قسمين ، قسم ضم إلى فرنسا فضمته إلى أفريقيا الاستوائية الفرنسية والآخر إلى انجلترا فضمته إلى نيجيريا .

وهكذا كانت الحرب العالمية الأولى نقطة تصفية للاستعمار الألمانى فى أفريقيا .

ثانياً — نظام الحكم فى المستعمرات الفرنسية

اعتماد نظام الحكم الفرنسى فى أفريقيا بصفة عامة وفى غرب أفريقيا بصفة خاصة على نظام الحكم المباشر ، وهو نظام يختلف تماماً عن النظام البريطانى القائم على الحكم غير المباشر Indirect Rule الذى يعتبر أحد الملامح الرئيسية للحكم البريطانى وخاصة فى نيجيريا(١) .

والحكم المباشر هو سمة النظم الحكومية التى أقامتها فرنسا فى القارة الأفريقية فهى لا ترى ضرورة لوجود زعامات أو تنظيمات قبلية أو محلية تقوم بين إدارتها وبين الأفريقيين فى حياتهم اليومية ، فلقد حطم الفرنسيون هذه الزعامات وانتزعوا منها كل سلطة أو نفوذ وحاربوا ولاء الناس لها(٢) .

---

(١) أنظر هذا النظام بالتفصيل فى : إبراهيم ، عبد الله عبد الرازق : الحكم البريطانى غير المباشر كما طبقته بريطانيا فى نيجيريا من ١٩٠٠ — ١٩٤٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية .

(٢) عودة ، عبد الملك : السياسة والحكم فى أفريقيا ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ١٦٣ .

والعلاقة بين فرنسا والأراضى الواقعة فيما وراء البحار اختلفت من عهد إلى عهد خلال المائة عام الماضية ، ولكنها تميزت دائماً بإدارة مركزية صارمة مقرها باريس ، وقد اخترعت فرنسا تمويهاً لإستعمارها كلمة (زمالة) تطلقها على علاقاتها مع مستعمراتها وذلك منذ منتصف هذا القرن . وكانت فرنسا تتبع النظام الاستعمارى الرأسى Vertical إلى جانب الشكل الجديد الذى احتفظ لكل محمية بعلمها الوطنى ونقدها وتشريعها واحتفظ لفرنسا بالكلمة النهائية فى كل الأمور عن طريق الموظفين الفرنسيين الذين يرأسهم المندوب السامى أو الحاكم العام أو المقيم العام ، واستمر الحال على هذا المنوال طيلة أيام الجمهورية الفرنسية الرابعة التى حاولت إلباس الاستعمار الفرنسى عباءة جديدة إسمها الجماعة Communite (١) .

والحكم المباشر الفرنسى جعل رسم السياسة من سلطة الفرنسيين بمفردهم ، حيث شغل الفرنسيون جميع الوظائف وتولوا تنفيذ أوامر الحكومة وعينوا أنفسهم قضاة وكتبة ورجال تعليم وصحة وزراعة ، وبهذا الشكل تم الإبقاء على الجيش كأساس لبقاء الوجود الفرنسى فى أفريقيا (٢) .

وكانت الثورة الفرنسية إحدى القوى التى ساعدت على استمرار سياسة الحكم المباشر وما تفرع عنه من سياسة الاستيعاب Assimilation (٣) .

---

(١) طاهر أحمد : أفريقية فى مفترق الطرق ، القاهرة ١٩٦٥ .

(٢) د. عودة عبد الملك : مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

(٣) يرى د. عودة عبد الملك أن الاستيعاب أو الادماج كلاهما ترجمة عربية للتعبير الذى تعنيه كلمة (Assimilation) من مفاهيم وأهداف ، ويرى د . شوقى الجمل أن المقصود بعملية الاستيعاب هو صبغ المستعمرات بالصبغة الفرنسية عن طريق فرض ثقافة الفرنسيين ولغتهم وتقاليدهم ونظمهم الاجتماعية والسياسية على الأفريقيين حتى يستوعبوها فيصبح تفكيرهم فى مختلف نواحى الحياة تماماً كالفرنسيين الأوربيين . وقد ترجمها د . زاهر رياض بلفظ المطابقة بمعنى أنها محاولة لجعل هؤلاء الأفريقيين صورة طبق الأصل من الفرنسيين .

أنظر د. ودة ، عبد الملك ص ١٦٤ ، د . الجمل شوقى : مرجع سابق ص ٥٣٧ ، د.رياض زاهر : استعمار أفريقيا ، ١٩٦٥ ، ص ٣٢١ .

وسياسة الاستيعاب تعنى فرض الثقافة الفرنسية ونظم المؤسسات السياسية والاجتماعية على الأفريقيين حتى يستوعبوها فيصبح كيانهم النفسى والثقافى متفرنساً تماماً كالفرنسيين الأوربيين أنفسهم ، وتتم هذه العملية عن طريق تثقيف وتربية وتعليم طويلة الأمد وبعبارة أخرى قطع كل صلة للأفريقى بتاريخ قومه وحضارته الأفريقية بمختلف مظاهرها ومقوماتها ، ثم يبدأ تدريجياً فى تشرب الثقافة الفرنسية بكل تقاليدها ومظاهرها الحضارية ثم ما يتبع ذلك تلقائياً من ارتباطه اجتماعياً وسياسياً وتاريخياً بالأم الكبرى فرنسا .

لقد كان فى اعتقاد فرنسا أن أعظم منحة يقدمها الفرنسيون للمستعمرات الأفريقية هى تلك الثقافة واللغة الفرنسية وقد حدث هذا بعد الثورة الفرنسية(١) .

وحاول الفرنسيون تطبيق سياسة الاستيعاب هذه أو ما يطلق عليه «الاستعمار الثقافى » فى المستعمرات التى خضعت السيطرة الفرنسية بالرغم من وجود أوضاع سياسية وحضارية متفاوتة بين هذه المستعمرات والبلدان(٢) .

وبعد الثورة الفرنسية وجد السياسة الجديد أن المستعمرات تخضع لعمليات دمج كاملة فى النظم والإدارة والقانون ، وارتبط هذا الواقع العملى فى أذهانهم بالأساس الفلسفى للثورة ، وقد اعتقد الفرنسيون فى سياسة إنسانية مؤداها أنه يجب على أهالى المستعمرات معرفة مآثر ومحاسن النظم الفرنسيه وأن كل تقدم ورقى يصيبهم لن يأتى أو يتحقق إلا عن طريق الثقافة واللغة الفرنسية والمستويات الروحية التى أتت بها هذه الثورة ، ولكن كان الإيمان بهذه السياسة فى باريس والتطبيق فى أفريقيا بالاستيلاء على مستعمرات جديدة يقوم بها القواد العسكريون والجيش الفرنسى .

وهذه الفلسفة ظاهرها المساواة وعدم التفرقة القائمة على اللون و العنصر لكن ظهرت تفرقة قائمة على أساس الاستيعاب و عدمه ، فقد ميز الفرنسيون

---

(١) عودة ، عبد الملك : مرجع سابق ، ص ١٦٥ .
(٢) الجمل ، شوقى : مرجع سابق ، ص ٥٣٨ .

بين الأفريقيين الذين خضعوا لقانون الأحوال الشخصية الفرنسى فى الزواج والطلاق والميراث وبين الذين لم يخضعوا لهذه القوانين حيث ترتب على ذلك وضع قانون الانديجينا (Indigenant) وهو مجموعة من الأوامر الإدارية والعرفية التى يطبقها الضباط والحكام العسكريون والمدنيون وتنطبق على الرعايا الأفريقين الذين لم يرتفعوا إلى مستوى الاستيعاب والاندماج فى البيئة الاجتماعية الفرنسية (١) .

ويقول الفرنسيون أن هذه المحاولة هى عمل إيجابى لإدخال الحضارة الفرنسية إلى المستعمرات ، ورفع أهالى هذه المستعمرات إلى مرتبة الفرنسيين ويرى د. زاهر رياض أن محاولة رفع هؤلاء الوطنيين إلى مرتبة الفرنسيين مع تجاهل الفروق الجنسية والعقلية والمناخية والثقافية إنما هى محاولة فاشلة تدل على عدم الإدراك ، والمحاولة التى يجب أن تحاولها فرنسا هى رفع هؤلاء الوطنيين إلى مرتبة من الحضارة الأوربية والإدراك الأوربى والثقافة الأوربية داخل الإطار الأفريقى أى بالاستعانة بالثقافة الأفريقية الأولى ومحاولة تطويرها إلى أسلوب عصرى يلائم العقلية الأفريقية (٢) .

وقد سمح للحكام الفرنسيين فى المستعمرات بإصدار الأحكام على الأفريقيين دون الرجوع للحاكم ، وكان الأفريقى غير المندمج لا يتمتع بأى ضمانات و حريات و حقوق سياسية .

وكان هدف الفرنسيين هو فرنسة اجماعية لكل الأفريقيين وكانت أى مقاومة لهذه الفرنسة الإجماعية جريمة بشعة وعدم اعتراف بالفضل والرقى الفرنسى ، على أن محاولة الفرنسة الإجماعية على جميع الأفريقيين لم تؤت الثمار المرجوة منها وبدأ الكتاب الفرنسيون إبتداء من النصف الثانى من القرن التاسع عشر يوجهون النقد لهذه السياسة ،وبدأت تظهر أفكار جديدة ضد سياسة الاستيعاب ، وقد جاء هذا الهجوم نتيجة وقائع عملية

---

(١) عودة ، عبد الملك : مرجع سابق ، ص ١٦٧ .

(٢) رياض ، زاهر : استعمار أفريقيا ، صص ٣٢١ – ٣٢٢ .

ظهرت فى حياة فرنسا وفى حيرة القارة الأفريقية وتبنى يوليوس هارمان (Jules Harmand) نظرية السياسة القائمة على المشاركة (Politique d'Association) (١)

وتهدف هذه النظرية الجديدة إلى تكوين مجموعة من الأفريقيين قادرة على استيعاب الثقافة الفرنسية ، وأطلق على هذه المجموعة اسم النخبة (Elite) والهدف من هذه السياسة ان يتم التعاون بين الإدارة الحكومية الفرنسية وبين هيئات وأفراد محليين فى سبيل خلق زعامات أفريقية تقود الشعوب والمجتمعات إلى طريق الحضارة والمدنية ، أى أن هدف هذه السياسة يكون فرنسة هذه الزعامات والقيادات بدلا من الفرنسة الإجماعية للشعب .

وبعبارة أخرى يكون هدف الرسالة الفرنسية خلق نخبة تستوعب التراث الفرنسى ، وتتشكل أفكارها وثقافتها بالقيم الفرنسية ، وهذه النخبة لا تنفصل عن المجتمع المحلى بل على العكس تظل على اتصال وثيق به ، وتكون بمثابة جسر بين هذه الثقافة الفرنسية والشعوب الأفريقية (٢) .

وهكذا نرى أن الاستيعاب الاندماجى كان يهدف إلى فرنسة جماعية للأفريقيين لكى يذوبوا فى كيان فرنسا الأوربية ويعيشوا كما يعيش الفرنسيون فى القارة الأوربية ، اما المشاركة فهى سياسة فرنسية تهدف إلى خلق زعامات أو قيادات تستوعب الثقافة الفرنسية ولكنها تعيش فى ظل الإطار الأفريقى وتقود جموع الشعب على أساس عاداته وتقاليده الأفريقية ، لكن سياسة المشاركة أو فرنسة النخبة لم تنجح فى خلق زعامات أو قيادات أفريقيه تتفق وأهواء الفرنسيين لأنهم لم يهدفوا إلى تطبيق نظام الحكم غير المباشر الذى يطبقه الإنجليز فى غرب فريقيا ذلك لأن السلطة التى رغبت فرنسا أن تمنحها لهذه الزعامات الأفريقية إنما هى سلطة مظهرية فقط لأن السلطة الحقيقية كانت فى أيدى الضباط والموظفين الفرنسيين .

---

(١) Harmand, Jules : Domination et Colonisation (1910), p. 50.

(٢) عودة ، عبد الملك : مرجع سابق ، ص ١٦٩ .

أما عن التنظيم الإدارى للمستعمرات الفرنسية فنجد أن كل مستعمرة فرنسية تخضع لحاكم فرنسى يتلقى أوامره مباشرة من وزير المستعمرات فى باريس ، ولكن مع مرور الزمن ظهرت مساوىء هذا النظام المركزى البيروقراطى ، مما جعل الفرنسيين يفكرون فى تجميع هذه المستعمرات فى وحدات فيدرالية حتى تسهل عملية الحكم والإدارة، وعلى هذا ظهرت أفريقيا الفرنسية الغربية التى ضمت موريتانيا والسنغال والسودان الفرنسى (مالى) والنيجر وداهومى (بنين) وساحل العاج وغينيا ، وفولتا العليا ، وظهرت أيضاً أفريقيا الاستوائية الفرنسية التى تضم مستعمرات تشاد وأوبانجى شارى (الآن جمهورية أفريقيا الوسطى (وجابون وجمهورية الكونغو الديمقراطية (١) .

ويتكون الاتحاد الفيدرالى فى أى منطقة من عدة وحدات تخضع كل منها لحاكم يخضع باعتباره الحاكم العام للاتحاد ، ويمثل هذا الحاكم العام الجمهورية الفرنسية وهو مسئول أمام وزير المستعمرات الفرنسى . وقد ساد نظام الحكم المباشر فى كل وحدات الاتحاد عدا السنغال التى كان لها تمثيل فى البرلمان الفرنسى ، كما ظهر فيها نظام البلديات وقد أصبح السنغاليون مواطنين فرنسيين فى عام ١٩١٦ وتكون فيها مجلس وسيط بين مستوى البلديات وبين مستوى البرلمانات كما ضم كل اتحاد مجلس وحكومة يعين أعضاؤه بحكم وظائفهم و بحكم عضويتهم فى مجالس الوحدات المكونة للاتحاد .

وقد ظل التشريع للمستعمرات فى يد رئيس الجمهورية الذى لا يستشير الجمعية الوطنية أو مجلس الشيوخ ، إنما يتم التشريع للمستعمرات بناء على توصيات وزير المستعمرات وإمضاء رئيس الجمهورية ، وتبلغ هذه التشريعات للحاكم العام بوصفه ممثل الجمهورية ويقوم الحاكم العام بدوره بإبلاغ هذه القرارات والتشريعات لمساعديه ، وعلى الحاكم إصدار القرارات والأوامر التنفيذية .

The Cambridge Encyclopedia of Africa,P. 177.

ويعتبر وزير المستعمرات هو المرجع الرئيسى فى إدارة المستعمرات وهو الذى يعين الحاكم ، وعلى هذا فإن الضغط السياسى أو الاقتصادى يوجه إليه أو إلى حزبه ولم تحاول الحكومات الفرنسية بين الحربين وضع سياسة طويلة الأمد تجاه المستعمرات ، ولم تحاول حكومة فرنسية تمثيل الأفريقيين فى مجالس تشريعية أو تنفيذية — ولكن بعد قيام الحرب العالمية الثانية نشأ موقف ثورى عندما انهارت حكومة فرنسا وتحالفت، حكومة فيش مع المانيا النازية وبرز فيليكس إيويي ذلك الأفريقى الذى وصل إلى منصب الحاكم العام فى أفريقيا الاستوائية الفرنسية ، وأيد ديجول والحلفاء واصدر نشرة فى عام ١٩٤١ عبرت عن رفض فكرة الاستيعاب الاندماجى ، وطالبت باحترام المؤسسات والنظم والعادات القبلية .

وتمشياً مع هذه التطورات ، رأت حكومة فرنسا الحرة أن تقابل الموقف الناشىء فى أفريقيا ، فبدأت تدعو إلى عقد مؤتمر برازافيل فى فبراير ١٩٤٤ (١) .

وتبعت هذا المؤتمر عدة مؤتمرات وتعديلات فى نظام الحكم الفرنسى فى المستعمرات الأفريقية نجملها فيما يلى :

(أ) مؤتمر برازافيل ١٩٤٤ : Brazzaville Conference

انعقد هذا المؤتمر فى مدينة برازافيل ، ولم يحضره أى افريقى بل حضره حكام المستعمرات الفرنسية ورجال الإدارة وبعض اعضاء البرلمان ، وتوضح قرارات هذا المؤتمر الخطوط العريضة لسياسة فرنسا الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية فلم يصدر هذا المؤتمر توصيات محددة مفصلة عن كيفية تمتع الأفريقيين بتكوين الجمعيات التشريعية ، بل طالب بيان المؤتمر باللامركزية وجمعيات تمثيلية من المستعمرات يكون أعضاؤها من الأفريقيين والفرنسيين ، وأصر المؤتمر على إلغاء قانون الأنديجينا والعمل الإجبارى ، وكان المؤتمر قد اعترف بحق الأفريقيين فى حياة أفضل مما منحهم السادة البيض ، وكان المؤتمر بالفعل بداية سلسلة من الجهود بذلها المستعمرون الفرنسيون للحد من جشع حكومتهم وأدت بالفعل إلى منع السخرة .

---

(١) عودة ، عبد الملك : مرجع سابق ، ص ١٧٣ .

واستبعاد المؤتمر كل اتجاه نحو تحرر المستعمرات من الارتباط بفرنسا حتى فى المستقبل القريب ، كما أشار إلى ضرورة تمثيل المستعمرات على نطاق واسع فى الجمعية الوطنية وفى المجالس المنتخبة تقديراً لتلك التضحيات التى قدمتها المستعمرات خلال الحرب ، وظهرت فكرة ارتباط فرنسا مع مستعمراتها فى اتحاد فيدرالى Federal Assembly الهدف منه تدعيم وحدة فرنسا الكبرى (١) .

واتخذ المؤتمر قرارات هامة تتعلق بإصلاح المشكلات الاجتماعية ومشكلات التعليم والاقتصاد ، واحترام حرية العمل وتطوير القوانين لمنع الظلم الواقع على الأفريقيين هذا بالإضافة إلى النهوض بالصناعات الأفريقية(٢) .

ولعل قرارات هذا المؤتمر قد ساعدت الجمعية التأسيسية عند وضع دستور ابريل ١٩٤٦ ،

ومن أهم ما نص عليه هذا الدستور تكوين الاتحادالفرنسى من :

(١) الجمهورية الفرنسية وهى المتروبول (فرنسا الأوربية وماديريات الجزائر وماديريات ما وراء البحار) (٢) أقاليم ما وراء البحار : وهى المستعمرات فى أفريقيا (٣) الدول الشريكة : وهى مراكش وتونس ودول الهند الصينية . (٤) الأقاليم الشريكة : وهى مناطق الوصاية الفرنسية فى الكاميرون وتوجولاند .

وينص دستور الاتحاد على اعتبار جميع الأفراد مواطنين فرنسيين كما نص على تمثيل الأقاليم الأفريقية فى الجمعية الوطنية الفرنسية ، وفى مجلس الاتحاد ، وعلى تكوين هيئات برلمانية اقليمية لكل اقليم للتشريع للشئون الداخلية .

وللاتحاد مجلس يأخذ شكل البرلمان الفيدرالى ، ولكنه فى الحقيقة تجمع استشارى مركزى ؛ وفى ظل هذا الاتحاد أصبح جميع الأفراد مواطنين فرنسيين

---

(١) خلف الله ، عبد الغنى عبد الله : مرجع سابق ، ص ٣١٠ .

(٢) الجمل ، شوقى : مرجع سابق ، ص ٥٤٤ .

ولكن ينقسمون إلى قسمين ، فى القسم الأول يخضع المواطنون لقانون الأحوال الشخصية الفرنسى (القانون المدنى الفرنسى) .

وفى القسم الثانى : يحتفظون بقوانين الأحوال الشخصية الخاصة بهم إما بسبب دينى وإما لسبب قبلى

وأدى انتشار القومية الأفريقية وهزيمة فرنسا فى الهند الصينية عام ١٩٥٤ واضطرارها إلى التسليم باستقلال المغرب وتونس بعد ذلك ، ثم انبثاق الثورة الجزائرية إلى انهيار هـذا الشكل الجديد من الاستعمار الفرنسى ، وكانت النتيجة تقديم مشروع ١٩٥٦ الذى نص على تمتع المستعمرات بمجالس تشريعية وبحكم ذاتى محدود تشرف عليه مجالس وزارية يرأسها رئيس الجمهورية الفرنسية ، ولكن فشل هذا النظام أيضاً(١) .

(ب) دستور ديجول ١٩٥٨ :

عندما سقطت الجمهورية الفرنسية الرابعة فى مايو ١٩٥٨ كانت حركة التحرير الأفريقية قد بلغت أشدها ولم يعد مشروع الاتحاد الفرنسى كافياً وبعد ذلك جاءت الجمهورية الخامسة التى أقامت نظام الجماعة الفرنسية محل الاتحاد الفرنسى .

فقد انتخب ديجول رئيساً للوزراء فى أول يونيه ١٩٥٨ وعلى الفور عمل على وضع دستور جديد فى أغسطس ١٩٥٨ وفيه تقرر :

١ — أن تكون فرنسا مع الجمهوريات الأفريقية التى تقبل هذا الدستور رابطة الجماعة الفرنسية French Community وهو اتحاد فيدرالى بين جماعات مستقلة .

٢ — تتكون حكومة الجماعة الفرنسية من رئيس الجمهورية الفرنسية ومناوب عن كل جمهورية من جمهوريات الجماعة ، وسكرتير عام ومستشار

---

(١) طاهر أحمد : أفريقية فى مفترق الطرق ، ص ١٩٧ .

فى — وتعتبر حكومة الجماعة مسئولة عن السياسة الخارجية للجماعة ، وعن شئون الدفاع والعملة والشئون الاقتصادية العامة والتعليم العالى .

٣ — للجماعة مجلس تنفيذى من رؤساء حكومات الجماعة لدراسة المسائل الكبرى التى سبق أن بحثها مجلس الوزراء .

٤ — نص الدستور على أن يكون للجماعة مجلس شيوخ من مندوبين عن برلمانات الدول الأعضاء .

٥ — تقدم فرنسا المعونة الفنية والإدارية لأعضاء الجماعة (١) .

والجماعة الفرنسية التى ابتكرتها الجمهورية الخامسة اصطلاح غير محدد وتعريف عائم ، وتتألف هذه الجماعة الفرنسية من فرنسا نفسها واثنتى عشرة دولة ، وقد أجريت فيها الانتخابات فى ديسمبر ١٩٥٨ ، واختارت كل واحدة الإسم الذى ارتأته ثم قامت بوضع دستور خاص اشترك فى وضعه الفرنسيون وبعد ذلك اجريت انتخابات عامة لتكوين المجالس التشريعية(٢) .

وتتألف الجماعة من اجهزة ثلاثة هى المجلس التنفيذى ويتكون من رئيس الوزراء الفرنسى ووزراء الأقطار المنضمة والوزراء الذين يعينهم رئيس الجمهورية ومهمة هذا المجلس بحث السياسة العامة والتأكد من وجود تنسيق كامل للحكومات المختلفة داخل الجماعة . والجهاز الثانى وهو مجلس الشيوخ ويتكون من مندوبين عن البرلمان الفرنسى وعن البرلمانات الأخرى للأقطار ومهمة هذا المجلس بحث الشئون المالية والاقتصادية الخاصة بالجماعة قبل تقديم القوانين الخاصة بها للبرلمان الفرنسى أو البرلمانات المحلية وكذلك دراسة المعاهدات الدولية والاتفاقات التى يكون لها مساس بالجماعة . والجهاز الثالث هو لجنة تحكيم عليا تتكون من سبعة أعضاء ينتخبهم رئيس الجماعة الفرنسية من بين موظفين وقضاة ومدرسين ممن لهم خبرة استعمارية لا تقل عن عشر

---

(١) الجمل ، شوقى : مرجع سابق ، ص ٥٤٧ .

(٢) طاهر ، أحمد : مرجع سابق ، ص ٢٠١ .

سنوات ، ومهمة هذه اللجنة الفصل فى المنازعات التى تثار بين أعضاء الجماعة من ناحية وتفسير الدساتير و تطبيقها ، وتطبيق الاتفاقيات المختلفة الخاصة بالجماعة .

ونلاحظ أن نظام الحكم فى الجماعة لم يترك جانباً إلا وصبغته بالصبغة الفرنسية وألغت الشخصية الأفريقية تماماً ، حيث ركز دستور الجماعة جميع الموضوعات والسلطات فى يد رئيس الجمهورية الفرنسية وهو آليا رئيس الجماعة كما أن اختصاصات رئيس الجماعة شاملة ودكتاتورية ، ويمثله فى كل قطر مندوب سام يختاره الرئيس وحده . ويحق لرئيس الجماعة أن يرأس المجلس التنفيذى ويقرر جدول أعماله ومكان جلساته وهو الذى يعين سكرتيراً عاماً للمجلس ، كما أنه يختار بنفسه أعضاء هيئة التحكيم السبعة الذين تستمر عضويتهم ست سنوات وفى الحقيقة أن اختصاصات رئيس الجمهورية (رئيس الجماعة) تجعل منه ديكتاتوراً لا مرد لكلمته (١) .

وقد قام ديجول فى الفترة من ٢١ إلى ٢٦ أغسطس بجولة فى المستعمرات الأفريقية لشرح أهداف دستوره ، وأعلن أن الذين يرغبون الاستفادة من مزايا الانضمام للجماعة الفرنسية عليهم التصويت بالإيجاب أما الذين يرغبون الحرية فعليهم التصويت بالنفى وعندما طرح الدستور للاستفتاء وافقت عليه جميع المستعمرات بالبقاء فى المجموعة الفرنسية عدا مستعمرة غينيا بسبب نفوذ سيكوتورى القوى فأعلن استقلالها (٢) .

ولكن نظام الجماعة الفرنسية بما له من عيوب ديكتاتورية كان ولابد من أن يؤدى إلى انفجار جديد يطيح بالجماعة الفرنسية فى شكلها الراهن فتتفق دولها على السيادة منفصلة تمام الانفصال عن فرنسا ، حيث لم يستمر هذا

---

(١) طاهر ، أحمد : مرجع سابق ، ص ٢٠٢ .

(٢) Mortimer ; Op. Cit., PP. 307—325.

نقلا عن الجمل شوقى : مرجع سابق ، ص ٥٤٧ .

وأيضاً : أوليفر رولاند جون ، موجز تاريخ أفريقيا ، ص ٢٦٨ .

النظام سوى عامين ، وفى عام ١٩٦٠ أجبرت فرنسا على الاعتراف باستقلال دول الجماعة الفرنسية وعقدت مع كل منها معاهدة تحدد نوع العلاقة بين الدولتين ، وهكذا استقلت دول غرب أفريقيا الفرنسية وصارت أعضاء فى الأمم المتحدة(١) .

ثالثاً ــ نظام الحكم فى المستعمرات البريطانية فى غرب أفريقيا :

قبل الحديث عن نظم الحكم البريطانية فى مستعمرات غرب أفريقيا علينا أن نفرق أولا بين مستعمرة التاج والمحمية ، فالأولى هى تلك الأرض التى استحوذ عليها البريطانيون عن طريق الشراء أو الغزو أو الاحتلال . ومثل هذه المناطق تتبع إدارياً وزارة المستعمرات البريطانية (C.O.) أما المحمية فهى الأرض التى امتد إليها نفوذ ملك بريطانيا إما عن طريق منفرد من ناحيته وإما عن طريق اتفاقيات ومعاهدات مع الزعماء والرؤساء المحليين .

وسكان مستعمرة التاج رعايا بريطانيون لهم ما للبريطانيين من حقوق وواجبات أما سكان المحمية فهم أجانب فى جميع المناطق فى الامبراطورية خارج بلادهم وبعض المحميات تتبع إدارياً وزارة المستعمرات والبعض الآخر يتبع وزارة الخارجية (F.O.) .

وقد نشأ نظام مستعمرة التاج عقب حرب الاستقلال الأمريكية وانهيار الإمبراطورية الأولى (١٦٠٠ــ١٧٨٦) تقريباً وكان المنطق البريطانى يرى أن تكون سلطة الحاكم مطلقة بحيث تمنع إنشاء مجالس تمثيلية تشارك الحاكم

---

(١) فى عام ١٩٥٩ طلبت السنغال والسودان الفرنسى الاستقلال التام داخل المجموعة وتكوين اتحاد مالى وعندما حصل هذا الاتحاد على استقلاله هذا شعرت الأجزاء الأخرى الداخلة فى نفوذه وهى ساحل العاج والنيجر وداهومى وفولتا العليا بأنه لابد من أن تصحح وضعها .

وهكذا استقلت دول غرب افريقيا الفرنسية على النحو التالى :

١ – غينيا ١٩٥٨	٢ – داهومى ١٩٦٠	٣ – ساحل العاج ١٩٦٠
٤ – موريتانيا ١٩٦١	٥ – النيجر ١٩٦٠	٦ – السنغال ١٩٦٠
٧ – مالى ١٩٦٠		

فى الحكم وطالما أنه لاتوجد مجالس برلمانية فالسلطة تبقى فى يد التاج البريطانى ويطبقها الوزراء فى انجلترا أو الممثلين فى المستعمرات(١) .

وسلطة الحاكم فى مستعمرة التاج مطلقة وله الحق فى اتخاذ ما يشاء من قرارات بدون الرجوع إلى البرلمان ، وله سلطة إصدار التشريعات والتنظيمات ، وقد ظهر هذا النوع من الحكم فى منطقة سانجاميبا فى غرب أفريقيا ، ثم طبق فى سيراليون عام ١٨٨٠ وفى مستعمرة الكاب عام ١٨٩٦ وفى منتصف القرن التاسع عشر طبق هذا النظام فى جميع المناطق الساحلية بغرب أفريقيا حيث طبق فى مناطق باثورست بجامبيا ، وفريتون — بسيراليون ، واكرا بساحل الذهب (غانا) ولاجوس بنيجيريا(٢) .

فى هذه المناطق أقامت بريطانيا نوعاً من الحكم المباشر يسمى باسم مستعمرة التاج وصار الحاكم العام للمستعمرة يسيطر على البوليس والإدارة ، ومع مرور الزمن تغيرت السياسة البريطانية فى هذه المناطق ، فسمحت بقيام مجالس وبلديات يتم تشكيلها على أساس مختلط من الانتخابات المقيد والتعيين ، وكذلك الأعضاء بحكم مناصبهم وممثلى المصالح التجارية الأجنبية .

وهذا النوع من مستعمرات التاج فى أفريقيا يحمل فى طياته مظاهر الحكم غير المباشر ، وهو النظام الذى ساد معظم المستعمرات البريطانية .

نظام الحكم غير المباشر :

نظام الحكم غير المباشر تعبير عام عن عدة سياسات اتخذتها السلطات البريطانية فى مختلف المناطق التى استعمرتها ، وهذا النظام ظهر بشكل واضح عندما قام اللورد لوجارد بتطبيقه فى شمال نيجيريا فى أوائل القرن العشرين وصار هذا النظام بعد نجاح تطبيقه هناك أداة سهلة ورخيصة فى أيدى السلطات البريطانية .

---

(١) عودة ، عبد الملك : مرجع سابق ، ص ١٣٠ .

(٢) أنظر تفاصيل هذا النظام فى :

Haily, Lord : Native Administration in British Africa Territories, London 1753, Vol. 3, pp. 177—284.

فى المراحل الأولى للحكم البريطانى كانت هناك رغبة فى الإبقاء على السلطة الوطنية والعمل عن طريق هذه السلطات ، وساعد لوجارد على تطبيق هذا النظام خبراته السابقة فى الهند وأوغنده-حيث وجدت هناك ممالك على درجة من الرقى والتقدم والنظام كما وضحه لوجارد أن يصبح الرؤساء المحليون جزءاً من الإدارة الحكومية وبذلك يتحول مصدر السلطة التقليدية بمرور الزمن إلى القانون البريطانى، وبرر لوجارد أسباب انتهاج هذا النظام فى نقاط ثلاث :

أولا — لم يكن من السهل الحصول على الأعداد الكافية من الأوربيين للإدارة المباشرة .

ثانياً — نجاح مثل هذه السياسة فى المناطق الأخرى .

ثالثاً — نظراً للجهل بالظروف والأحوال الداخلية فليس من الإنصاف إلغاء السلطة الوطنية .

وقد حدد لوجارد مبادئ هذا النظام فى الخطوط العريضة الآتية :

١ — ليس من حق الحكام الوطنيين تكوين قوات مسلحة أو إعطاء تصريحات بحمل السلاح .

٢ — تحتفظ الإدارة البريطانية بالحق النهائى فى التشريع .

— يحتفظ الحاكم بحق تشريع ملكية الأرض للأغراض العامة .

٤ — تتولى السلطة البريطانية فرض الضرائب .

٥ — للحاكم الحق المطلق فى التصديق على اختيار خلف الرئيس المحلى المتوفى كما يحق له عزل أى رئيس .

ويرى أبتر (Apter) أن نظام الحكم غير المباشر يتكون من عدة عناصر أمكن ربطها بسلطان الحكم وهى :

Ezera, Kalu : Constitutional Development in Nigeria, P. 34.

١ ــ استمرار الإستفادة من النظم الأفريقية واعتبارها وكلات أو نظام اللامركزية الإدارية .

٢ ــ تركيز السلطة فى يد التاج البريطانى .

٣ ــ استمرار تعاون الزعماء المحليين مع الإدارة الحكومية(١) .

ولقد استدعى لوجارد كل الرؤساء والزعماء المحليين فى كل أنحاء نيجيريا الشمالية وأعطاهم خطابات تثبيتهم فى وظائفهم بموافقة الحكومة البريطانية مع تعهد من جانب الحكومة بالمحافظة على هيبتهم واحترامها لأديانهم وعاداتهم وسلطاتهم . وعين لوجارد لدى كل أمير أو زعيم ضابطاً بريطانياً يختص بالنظر فى تنفيذ القوانين ومراعاة حسن سير الإدارة الحكومية(٢) .

وليس عمل الحكام البريطانيين مجرد الإشراف على السلطات الوطنية بل إن لوجارد حدد هذا الدور قائلا :

« إن واجب ضابط الأحياء المحافظة على الامبراطورية البريطانية ولذا فإنه لا بد أن يكون رجلا مثالياً فى النظام وعليه القيام بمهام أعماله والعمل ضابط الاتصال بين الرؤساء وهومسئول عن المحاكم الوطنية ،عليه أن يكتب التقارير المطلوبة عن سير الإدارة وعليه أيضاً تنفيذ القوانين وجمع الإحصائيات عن الأراضى الزراعية والسكان والصناعات القائمة . وعليه العمل على محاربة تجارة الرقيق .

ويوضح احد الكتاب البريطانيين أن هدف هذا النظام هو تقليل النفقات ومتاعب الإدارة الحكومية البريطانية وتقليل عدد الموظفين البريطانيين وأن الشعب فى حقيقة الأمر خاضع خضوعاً مباشراً للحكم البريطانى ولكنه فى الظاهر يرى السلطة فى أيدى الملوك والرؤساء والأمراء(٣) .

---

(١) Apter, David : The Gold Coast in Transition University Press of Princeton, 1955, pp. 75—77.

(٢) Perham, Mergery : Lugard, The Years of Authority, P. 152.

(٣) إبراهيم ، عبد الله عبد الرازق : مرجع سابق ، ص ١٠٢ .

ويرى لوجارد أنه أول من فكر فى تطبيق هذا النظام عندما كان فى شرق أفريقيا ووضع كتاباً ضمنه أراءه عن الإدارة الوطنية فى عام ١٨٩٢ وكان ينادى بتطبيقه فى أوغنده(١) .

لكن سبقت بريطانيا فى تطبيق هذا النظام دول أخرى ومنها مصر التى طبقته عند حكم السودان (١٨٢١–١٨٨٥) حيث ادخل النظام فى عهد كل من سعيد واسماعيل : وكان المصريون أول من بدأ بتطبيق هذا النوع من الحكم وعندما زار سعيد باشا السودان فى عام ١٨٥٧ عين عدداً كبيراً من أهل البلاد وكان هذا إشراكاً حقيقياً للوطنيين فى حكم بلادهم(٢) .

وقد أعلن سعيد باشا عزمه على إعادة جميع الموظفين الأتراك إلى القاهرة على أن يترك للأهالى إدارة شئونهم بأنفسهم ، وقد بقى فى شندى عدة أيام بحث خلالها مع رجال الحكومة موضوع إنشاء المجالس البلدية التى تتألف بالإنتخاب بين رؤساء الأسر الوطنية .

وعلى هذا يمكن القول أن المصريين هم المبتكرون لهذا النظام فى أوائل القرن التاسع عشر وهم الذين طبقوه بنجاح فى مديريات السودان ويمكن القول أن لوجارد هو الذى طبق هذا النظام فى نيجيريا الشمالية وطبقه بنجاح هناك وليس معنى هذا أن لوجارد هو مبتدع هذا النظام عامة لأن المصريين فى تطبيقهم هذا النظام فى السودان كانوا سباقين لغيرهم ، وكانوا أول تجربة للدولة تملك قدرا من الحضارة من أجل تدريب من هم أقل منهم ممن أوكل إليهم أمر حكمهم(٣) .

ولعل سر نجاح تطبيق هذا النظام فى بعض أجزاء الامبراطورية البريطانية يرجع إلى وجود نظم وطنية و مؤسسات قبلية مما اضطر لوجارد إلى ابتكار نظامه هذا على أساس حكم الافريقيين عن طريق هذه المؤسسات والتقاليد

---

(١) Buell, R· : The Native Problem in Africa, New York, 1928, Vol. I, P. 575.

(٢) Lugard, F. : Dual Mandate in British Tropical Africa, P. 132.

(٣) رياض ، زاهر : السودان المعاصر منذ الفتح حتى الاستقلال ، ص ٨٧ .

المحلية ، وقد لقى هذا النظام نجاحا واضحاً فى شمال نيجيريا . حيث وجدت إمارات قوية لها من النظم الثابته فى الحكم والإدارة ما اعتاد عليه السكان طوال قرن من الزمان بدأ من عام ١٨٠٤ عندما بسط الشيخ عثمان بن فودى سلطانه على هذه المنطقة وأسس دولة الفولانى هناك، وبعد وفاته فى عام ١٨١٧ أسس أبناؤه دولة سوكوتو التى استمرت حتى عام ١٩٠٣ عندما قضى عليها لوجارد بعد مصرع الخليفة محمد الطاهر الاول ، ولكن لوجارد وجد أن هذه الدولة الأفريقية قد أقامت نظاما حضاريا ثابتاً وقويا يعجز البريطانيون عن ابتكار ماهو أفضل منه ، فأبقى البريطانيون على هذه النظم والمؤسسات الوطنية وادعوا انهم ادخلوا نظاما جديداً للحكم غير المباشر هناك كما أدعوا أنهم باسم الحضارة والمدنية قد جاءوا لادخال النظم الوطنية الأوربية بين هؤلاء الشعوب المتخلفة ، ولكن كانت دهشتهم أشد عندما وجدوا من النظم الوطنية ما إعجزهم عن تغييرها أو القضاء عليها وكانت هذه النظم الوطنية العامل الاساسى فى نجاح هذا النظام من الحكم البريطانى .

فالامارات فى دولة سوكوتو تتمتع بقدر كبير من الحكم وتدبير شئونها اليومية ، وكل أمير له مسئولياته الخاصة فى حكم امارته بما فى ذلك أمور الدفاع كما يشرف على العلاقات التجارية الخاصة به حتى مع القوى الأوربية وكان الخليفة يتدخل فى بعض الاحيان فى الأمور السياسية فى الإمارة التى تربطها به روابط اسلامية وثيقة وكان هذا الخليفة يحمل لقب أمير المؤمنين ومن ثم فهو مصدر كل السلطة وكانت كل الإمارات منظمة بنفس هذا الشكل العام .

ويرى نكروما أن بريطانيا باتباعها سياسة الإدارة الوطنية والحكم الثنائى وتسهيل مشاركة الوطنيين قصد بها غاية واحدة، هذه الغاية هى دوام الاستغلال ألاجنبى الاقتصادى لمواردهم المادية من أجل مصلحة الدولة الاستعمارية وهذه النظم تقضى تماماً على فكرة الديمقراطية الصحيحة وتكبح جماح أى تطلع للاستقلال .

---

(١) Nekrumah, Kwame : Towards Colonial Freedom, P. 45.

وقد ساعد تطبيق نظام الحكم غير المباشر على اعطاء الرئيس الوطنى سلطات واسعة تمكنه من تنفيذ السياسة الاستعمارية حيث ضمنت بريطانيا ولاء وتعاون الرؤساء مع جهازها الإدارى بعد أن ضمنوا الاحتفاظ بالقابهم لأن أى معارضة من الاهالى تعنى معارضة الحكم البريطانى نفسه (١) .

كما أقام هذا النظام حاجزاً دفاعياً بين الحكام البريطانيين والشعوب الافريقية حيث استفادت بريطانيا من مكانة ونفوذ الزعماء المحليين الذين صاروا أداة الحكم الى جانب أنها تجنبت الاحتكاك المباشر مع الافارقة .

وساعد هذا النظام على تقليل نفقات الإدارة وتوفير الأموال التى يتطلبها انشاء جهاز إدارى ضخم لحكم هذه المستعمرات حكماً مباشراً(٢) .

ويقول ألن بيرنز (Alan Burns) إن هذا النظام قد مكن من قيام حكومة قوية بدلا من النظم الاستبدادية ووفر لهذه المجتمعات الافريقية رخاءاً مأديا لا يمكن تحقيقه فى ظل أحوال الفوضى التى كانت سائدة قبل ذلك(٣) .

وفى ظل هذا النظام انتقلت السلطة الشرعية الى القوى البريطانية أى أن الرؤساء صاروا عملاء لدى الادارة الحكومية وأصبح الرئيس دليلا للضابط البريطانى أو ممثلا للحاكم العام ، وبهذا النظام نجد أن بريطانيا قد وضعت بسهولة جهازاً إداريا بيروقراطيا من رجالها فوق الجهاز الإدارى والاقطاعى والقبلى الذى حكم هذه البلاد بمختلف قبائلها ومجموعاتها البشرية(٤) .

وهذا النظام وضع شاذ لا يحظى بتأييد نظرى أو ولاء عاطفى من أهالى هذه المجتمعات ولا يمكن لهذا النظام أن يدعى تمثيله للناس ، وأنهم اختاروه

---

(١) Lugard, F. : Dual Mandate in Tropical Africa, P. 43.

(٢) Mair, L.P. : Native Policies in Africa, P. 56.

(٣) Burns, Alan : The History of Nigeria P,. 306.

(٤) عودة ، عبد الملك : مرجع سابق ، ص ١٣٧ .

برغبتهم الحرة بل إنه مجرد عملية صناعية مقصود بها ملائمته لوضع اجتماعى معين وأن يتيح لبريطانيا الوسائل الكفيلة لتحقيق اهدافها المرجوة فى مستعمراتها فى أفريقيا .

ومجمل القول أن إقدام بريطانيا على تطبيق سياسة الحكم غير المباشر فى مستعمراتها فى غرب أفريقيا وخاصة فى شمال نيجيريا—إنما هو فى المقام ألاول يرجع إلى وجود نظم وطنية قوية وثابتة اعتادها الناس سنوات طويلة ومن الصعب تغييرها و استبدالها بما هو أفضل منها ، يضاف إلى ذلك أن لوجارد عندما تولى إدارة محمية نيجيريا الشمالية بعد اخضاع الممالك الاسلامية الموجودة هناك لم يكن لديه العدد الكافى من الموظفين اللازمين لإدارة هذه المناطق ، ففى مايو ١٩٠٠ وافقت الحكومة البريطانية على تعيين اثنين واربعين ضابطا للمحمية ويشمل هذا العدد الاطباء وغيرهم من الضباط غير الاداريين ، وعين فعلا من هذا العدد احدى وثلاثين رجلا ارسلوا الى نيجيريا وكان من الصعب الحصول على الرجال الذين يقبلون العمل فى تلك المناطق المدارية . وهنا وجد لوجارد نفسه عاجزا عن إدارة هذه المناطق الشاسعة بذلك العدد الضئيل من الحكام الأوربيين فاضطر للاستعانة بالامراء والحكام الوطنيين فيما أسماه بنظام الحكم غير المباشر(١).

والمظهر المتميز للسياسة البريطانية هو إصدار دساتير متتالية واقامة مجالس تنفيذية وتشريعية مختلفة ، ولقد مرت الدول التى خضعت للحكم البريطانى بخمس مراحل قبل ان تظفر بالحكم الذاتى وهذه المراحل هى :

١ — الدكتاتورية المطلقة : وهى تركيز السلطات التشريعية والتنفيذية فى يد الحاكم ومستشاريه من كبار الموظفين(٢) .

٢ — مرحلة الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية عن طريق انقسام المجلس الاستشارى للحاكم الى مجلس تنفيذى وآخر تشريعى .

---

(١) I Kime, Obaro : The Establishment of Indirect Rule in Northern Nigeria, Tarikh, Vol. 3, No. 3, P. 8.

(٢) الجمل ، شوقى : مرجع سابق ، ص ٦٨٠ — ٦٨١ .

٣ ــ تطوير المجلس التشريعى حيث يزداد عدد الموظفين فيه ، ثم يزداد عدد الأفريقيين بالتدريج حتى يصبحوا أغلبية .

٤ ــ يصبح المجلس التشريعى لكل أفريقيا وتصبح رئيس الأغلبية فيه رئيسا للوزراء مع احتفاظ الحاكم البريطانى بحق الفيتو .

٥ ــ تستقل البلاد فى ظل نظام الكومنولث .

وهذا النظام يعطى أعضاء الكرمنولث بعض الامتيازات الجمركية والمالية نتيجة انضمامها لمنطقة الاسترلينى كما أن للعضو أن يشترك فى منظمات دفاعية مع المملكة المتحدة وأن يستفيد من الخدمات الدبلوماسية والقنصلية للمملكة المتحدة ، ونص القرار الصادر فى عام ١٩٢٦ على أن الكومنولث وحدات مستقلة ضمن الامبراطورية البريطانية ولا تخضع أى منها للاخرى ومع ذلك ترتبط برابطة الولاء للتاج ويرتبط بعضها بالبعض الآخر بمحض إرادتها كأعضاء فى الكومنولث البريطانى(١) .

وسوف نلقى نظرة سريعة على بعض التطورات الدستورية فى المستعمرات البريطانية فى غرب أفريقيا :

أولا ــ نيجيريا :

تعتبر نيجيريا من الدول التى تضم فروع الإدارة الاستعمارية الثلاث فهى تضم المستعمرة والمحمية ومنطقة الوصاية ، وقد صار لها وحدة دستورية فى عام ١٨٦٢ حيث تكون مجلس تشريعى محدود السلطات فى مستعمرة لاجوس وصار يباشر سلطاته حتى اندماج نيجيريا فى عام ١٩١٤ وحيث تكون مجلس تشريعى لنيجيريا كلها .

---

(١) الكومنولث تجمع اختيارى فى سبيل أهداف مشتركة وفوائد تأتى من التفاهم السياسى والدفاعى وقد أطلق على هذه الوحدات المكونة للكومنولث لفظ دومنيون (Dominion) ولمزيد من الدراسة أنظر :

Simmons, J. : From Empire to Commonweaıth, (London, 1746).

وكذلك الجمل ، شوقى : مرجع سابق ، ص ٦٨١ .

أما عن دساتير نيجيريا فهناك دستور ١٩٢٢ الذى نص على تكوين مجلس تشريعى على أساس اقتراع مقيد وامتدت سلطته التشريعية الى المستمرة والمنطقة الجنوبية بينما احتفظ الحاكم بشئون التشريع للمنطقة الشمالية وتكون أيضاً مجلس تنفيذى جميع اعضائه من الموظفين بحكم مناصبهم . وفى عام ١٩٤٦ صدر دستور ريتشاردز وتكون المجلس التشريعى من أغلبية غير موظفين عددهم ٢٨ عضواً وأقلية موظفين عددهم ١٧ عضواً وتكونت ثلاث مجالس اقليمية فى الغرب والشرق والشمال أما المجلس التنفيذى فظل على تشكيله السابق ونص الدستور على أن يكون التعديل بعد تسع سنوات ولكن فى عام ١٩٤٨ صدر اعلان يفيد الرغبة فى تعديل الدستور وصدر الدستور الجديد عام ١٩٥١ .

وقد منح الدستور الجديد نيجيريا الشكل الفيدرالى وأوجد نظام مجلس الوزراء ، وصار المجلس التنفيذى مجلس وزراء رئيسه الحاكم ويتكون من ستة أعضاء بحكم مناصبهم ، ١٢ وزيراً أفريقيا يمثل كل منطقة أربع وزراء .

وتكونت مجالس تنفيذية إقليمية يرأس كل مجلس ممثل للحاكم فى المنطقة وتكونت الجمعية التشريعية من الحاكم رئيساً ، ١٢٥ عضوا منتخبا و ٦ أعضاء يعينون لاعتبارات خاصة ، وينقسم الاعضاء المنتخبون الى ٥٨ عضوا عن المنطقة الشمالية ، و ٣٤ عضوا عن الشرق ، ٣٤ عضوا عن الغرب(١) .

ومنذ بدأ العمل بهذا الدستور ظهرت صعوبات فى التوفيق بين اتجاهات الاعضاء ونمت روح انفصاله وسادت روح التفرقة حتى فى داخل مجلس الوزراء ولذا اجتمع زعماء الاحزاب مع ممثلى المملكة المتحدة وصدر دستور ١٩٥٤ فى اثنى عشرة لغة مختلفة الى جانب الانجليزية بسبب تعدد

---

(١) عودة ، عبد الملك : مرجع سابق ، ص ١٤٧ .

القبائل (حوالى ٢٥٠ قبيلة) ، وبهذا الدستور تكون رسميا إتحاد نيجيريا الفيدرالى وله حاكم عام له نواب فى الوحدات المكونة للاتحاد وتتمتع الوحدات باستقلال ذاتى داخلى ، وصارت لاجوس العاصمة الاتحادية وثم فصل جنوب الكاميرون عن نيجيريا وأعتبرت وحدة من وحدات الاتحاد وقد تكون المجلس الاتحادى من ١٩٤ عضوا منهم ٦ أعضاء من الكفاءات والرئيس وثلاثة أعضاء بحكم مناصبهم ، ٩٢ عضوا من الشمال، ٥٦ عضوا لكل من الغرب والشرق و ٢ من لاجوس و ٦ من جنوب الكاميرون . وفى عام ١٩٥٧ انعقد فى لاجوس موتمر للنظر فى الدستور وأبدت فيه أنجلترا استعدادها لمنح الحكم الذاتى الكامل وأخيراً تم الاتفاق فى موتمر لندن لعام ١٩٥٨ على استقلال نيجيريا فى مارس ١٩٦٠ داخل نطاق الكومنولث .

وفى المستعمرات البريطانية الأخرى فى غرب أفريقيا نجد أنها مرت بنفس المراحل التى عاشتها نيجيريا ففى ساحل الذهب تكون مجلس تشريعى وتنفيذى فى عام ١٨٥٠. وصدرت عدة دساتير فى أعوام ١٩٢٥ ، ١٩٤٦ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥٤ وتمت انتخابات فى عام ١٩٥٦ وحصل حزب نكروما على ٧٤ مقعداً من مجموع المقاعد وصدر قانون الاستقلال فعلا فى عام١٩٥٧ .

أما فى سيراليون فقد تكون لها مجلس تشريعى فى عام ١٨١١ وصدر دستور ١٩٥١ ودستور ١٩٥٤ الذى تعدل بموجبه نظام الانتخاب فأصبح مباشرا فى المستعمرات والمحمية وظل تشكيل المجلس التنفيذى كما هو وأصبح مجلساً للوزراء وتعدل تشكيل المجلس التشريعى الى ٥٧ عضواً .

وفى جامبيا تكون أول مجلس تشريعى عام ١٨٨١ فى المستعمرة فقط ثم صدر دستور ١٩٤٦ ودستور آخر فى عام ١٩٥٤ .

---

(١) خلف الله ، عبد الغنى عبد الله ، مرجع سابق ، ص ٣٢٥ .
(٢) عودة ، عبد الملك : مرجع سابق ، ص ١٥٢ .

ويلاحظ على هذه الدساتير ما يلى :

١ — فى كل هذه الإجراءات الدستورية التى سبقت الاستقلال بقيت السلطة المطلقة فى أيدى الحاكم العام .

٢ — نصت هذه الدساتير على تأكيد وضع بريطانيا فى هذه المناطق سواء بطريق مباشر أو غير مباشر .

٣ — جاءت هذه الدساتير إثر اضطربات دموية ولم تكن هذه الدساتير استجابة لمطالب الحركة الوطنية ولكنها خطوة بريطانية قصد بها ايجاد وضع اجتماعى وسياسى جديد .

٤ — لا تحتوى هذه الدساتير على ضمانات كاملة للمواطنين وحرياتهم ومستقبلهم السياسى .

٥ — نظم الانتخابات فى جميع المراحل ماعدا الاخيرة تحتوى على انتخابات غير مباشرة مع قيود مالية وضرائبية هذا بخلاف حق الحاكم العام فى التعيين .

ومن الملاحظ أن مستعمرات بريطانيا فى غرب أفريقيا قد حصلت على استقلالها على النحو التالى(١) :

١ — حصلت ساحل الذهب على استقلالها فى مارس ١٩٥٧ .

٢ — حصلت نيجيريا على استقلالها فى أول أكتوبر ١٩٦٠ .

٣ — حصلت سيراليون على استقلالها فى أبريل ١٩٦١ .

٤ — أما جامبيا وهى أول مستعمرة بريطانية فى غرب أفريقيا فقد حصلت على استقلالها فى فبراير ١٩٦٥ .

---

(١) Crowder M : West Africa, Vol. 11, WP. 622.

الخاتمة

من هذا العرض لنظم الحكم الاستعمارية فى غرب أفريقيا نجد أن النظام قد تغير من دولة لأخرى بل واختلف النظام الواحد فى نفس الدولة حسب مقتضيات الأحوال وحسب الظروف التى مرت بها كل دولة من دول غرب أفريقيا وحسب النظم الوطنية التى كانت سائدة قبيل قدوم الأوربيين لكن السمة الغالبة على هذه النظم الاستعمارية كانت تتخذ طابعاً عاماً يتمثل فى سياسة الدولة المستعمرة ذاتها فعلى حين نجد أن النظام الالمانى اتبع نظام المركزية الشديدة ولم يشترك الوطنيون فى الحكم أو الادارة اللهم الا فى رئاسة المحاكم الوطنيه وذلك للفصل فى القضايا الصغيرة ، وكانت المستعمرات الالمانية تسير وفق قانون المستعمرات الصادر فى عام ١٨٨٦ والذى حدد كل سلطة حاكمه فى المستعمرات وكانت المستعمرات تتبع وزارة الخارجية الالمانية حتى عام ١٩٠٧ ثم تحولت إلى وزارة مستقلة تتولى الاشراف على شئون هذه المستعمرات .

ولم يظهر الاثر لهذا الحكم الألمانى فى غرب أفريقيا لأن النهاية كانت سريعة وقبل أن تبدأ ألمانيا فى وضع سياستها على مستعمراتها وقبل أن تفرض نظم الأستيطان الالمانى فى الكاميرون وجاءت الحرب العالمية الاولى لتضع نهاية لتلك النظم الألمانية التى لم تكن قد ظهرت أثارها بعد فى هذه المستعمرات وتحولت هذه المستعمرات سواء فى الكاميرون أو توجو الى نظم حكم من كل من الفرنسيين والأنجليز الذين اختلفت نظم حكمهم اختلافا واضحا وبيناً فعلى حين نجد أن نظام الحكم المباشر كان السمة الغالبة على النظام الفرنسى نجد أن الحكم غير المباشر كان سمة النظام الانجليزى وبالتالى اصطبغت المستعمرات الالمانية بالصبغة التى آلت إليها المستعمرات مابين الفرنسية و الأنجليزية .

وإذا انتقلنا إلى النظام الفرنسى فى غرب أفريقيا نجد أن هذا النظام قد قام على أساس تحطيم الزعامات القومية وانتزع منها كل سلطة و نفوذ وبالتالى اعتمد هذا النظام على رسم السياسة من قبل الفرنسيين بمفردهم ، وشغل الفرنسيون جميع الوظائف بل وتولوا تنفيذ كل أوامر الحكومة وبالتالى صار الجيش عماد الوجود الفرنسى فى أفريقيا ولم يتوقف النظام الفرنسى عند حد الإدارة المباشرة وحرمان الوطنيين من ممارسة اعباء الحكم فى بلادهم بل تعدى الأمر الى درجة انتهاج سياسة الاستيعاب اى صبغ المستعمرات بالصفة الفرنسية عن طريق فرض ثقافة الفرنسيين ولغتهم وتقاليدهم ونظمهم الاجتماعية والسياسة على الافريقيين وكان القصد من ذلك كله هو القضاء على الثقافات والتقاليد المحلية الوطنية وجعل تفكير سكان المستعمرات مطابقاً تماماً للنظم الفرنسية ، وحاولت فرنسا فرض هذا الغزو الثقافى على سكان وشعوب تتفاوت فى ثقافتها وتقاليدها المحلية وبالطبع أدت هذه السياسة الفرنسية الى خلق تفرقة بين أبناء الشعب الواحد ، تفرقة نجمت عن القدرة على الاستيعاب و عدمه والقدرة على مجاراة الفرنسيين فى ثقافتهم وعاداتهم ، وهذه من أبرز مساوىء هذا النظام الفرنسى الذى حرم الافريقيين فى المستعمرات الفرنسية فى غرب أفريقيا من ثمار هذا النظام الجديد وجعلت استيعاب الحضارة الفرنسية شرطا أساسيا للوصول الى مستوى الفرنسيين فى الحقوق والواجبات كما كان تشكيل النخبة (Elite) وسيلة لخلق جماعة تستوعب التراث الفرنسى وتصبح الجسر الذى تعبر عليه الثقافة الفرنسية الى هذه الشعوب الأفريقية ، وبالرغم من تشكيل هذه النخبة الا أن فرنسا عجزت فى أن توصل ثقافتها الى هذه الجماعة ولم تتمكن من خلق زعامات محلية قوية تستطيع تحمل أعباء المسئولية فى إدارة مستعمراتهم وكل مافعلته فرنسا بسياستها المباشرة السعى نحو القضاء على الثقافات المحلية والتقاليد الوطنية والعمل على فرنسة شعوب هذه المناطق وقد ظهر هذا واضحا عند استقلال هذه الدول الافريقية التى رفضت نظام الجماعة الفرنسية والذى صبغ المستعمرات بالصبغة الفرنسية

وألغى الشخصية الافريقية تماماً وركز السلطة المسئولة فى أيدى رئيس الجمهورية الفرنسية ، ولذا نجد أن النظم الفرنسية قد فشلت فى خلق زعماء وطنيين يدينون بالولاء واضطرت فرنسا الى الاعتراف باستقلال هذه الدول الافريقية عام ١٩٦٠ لتواجه مشكلات عديدة من جراء هذه السياسة الفرنسية التى حاولت طوال عهدها الاستعمارى القضاء الكامل على التقاليد والثقافة المحلية الأفريقية .

أما بريطانيا فقد انتهجت نظاماً كان سائداً فى بعض البلدان الافريقية وسبق تطبيقه فى بعض المناطق—لكن السلطات البريطانية ممثلة فى اللورد لوجارد قد جسدت هذا النظام واتخذته وسيلة لحكم مستعمراتها فى غرب افريقيا واقترن هذا النظام للحكم غير المباشر باسم اللورد لوجارد لأنه أول من طبقه عملياً ويشكل مجسد فى نيجيريا الشمالية وغيرها من المستعمرات البريطانية فى غرب افريقيا .

وصار هذا النظام بعد نجاح تطبيقه فى شمال نيجيريا أداة سهلة فى أيدى السلطات البريطانية بعد أن اعتمد لوجارد على الرؤساء والزعماء المحليين وجعلهم جزء من الادارة الحكومية ، وبمرور الزمن تحول مصدر السلطة التقليدية الى القانون البريطانى ، ووفر هذا النظام على بريطانيا مصاريف الإدارة ، وقلل من عدد الحكام اللازمين لحكم هذه المساحات الشاسعة بالاضافة الى الاستفادة من النظم الأفريقية الوطنية وتطويرها لتتلائم مع الظروف الحالية وقد نجح هذا النظام البريطانى فى اعطاء الزعامات الوطنية الكثير من السلطات التنفيذ السياسة الاستعمارية بل ومنحت ولاء الزعماء الوطنين لتلك النظم البريطانية . وهكذا نجد أن نظام الحكم غير المباشر الذى طبقته بريطانيا فى مستعمراتها فى غرب أفريقيا كان مفيداً لكل من البريطانيين حيث ساعد على تقليل نفقات الادارة ووفر الاموال التى يتطلبها انشاء جهاز ادارى ضخم لحكم هذه الجهات ، كما ساعد على قيام حكومة قوية بدلا من النظم الاستبدادية ووفر لهذه المجتمعات الافريقية رخاء ماديا وحفظ للنظم الوطنية كيانها وظلت التقاليد الوطنية تنعم بالأمان فى ظل هذا النظام الذى

لم يحاول التدخل فى شئونها خاصة فى المناطق الاسلامية فى غرب أفريقيا فظلت حضارتها الاسلامية تعيش جنباً الى جنب مع النظم الاستعمارية .

وكان هذا النظام الذى طبقته بريطانيا واعتمدت فيه على النظم الوطنيه فضل نظم الحكم التى طبقت فى القارة ألافريقية لأنه لم يحاول القضاء على النظم الوطنية بل حاول تطويرها بما يتمشى مع السياسة البريطانية كما أن عدم تدخل البريطانيين فى تقاليد هذه الشعوب ونظمها وثقافتها قد ساعد على الحفاظ على هذا التراث الوطنى القومى الذى ألفه الناس وتعودوا عليه لبضع قرون بالاضافة الى محاولة نظام الحكم غير المباشر تطوير النظم الوطنيةو خلق زعامات قومية كان لها أثرها عكس النظم الفرنسية المباشرة التى قضت على هذه الزعامات القومية .

ولكن من أبرز عيوب النظام الحكم غير المباشر أو الإدارة الوطنية هو الاتجاه فى بعض الاحيان الى رئاسات ليست لها شعبية وطنية وفى أحيان أخرى استحداث الرؤساء فى النظم القبلية التى لاتعرف السلطات الرياسية ، كذلك كان من عيوب هذا النظام ذلك الفصل بين الزعامات القديمة والزعامات الجديدة والذى تجلى كثيرا فى حرمان المثقفين من الانضمام الى المجالس المختلفة فعمل هذا النظام على الفصل بين الماضى والحاضر ولم يتح فرصة التدريب على الحكم للعناصر التى ترغب فى العمل .

ومن أبرز مزايا هذا النظام أنه ساعد الدول التى طبق فيها بعد استقلالها على انجاح سياسة الحكم المحلى بعد تطوير مؤسسات الحكم غير المباشر فى الادارة الوطنيه الى نواه سليمة للحكم الوطنى المحلى ، وكان الحكم غير المباشر يعتمد على فلسفة التمايز والاعتراف بأهمية تطوير مؤسسات منفصلة عن المنظمات السياسية الاوربية ومناسبة لظروف الافريقيين ومختلفة عن النظم الغربية .

أما السياسية الفرنسية التى قامت على نظام الحكم المباشر فقد قامت على سياسة التوحد وكان ينظر الى المنظمات السياسية والاجتماعية والافريقية

وتطويرها حتى تصبح مشابهة للأنظمة الأوروبية تماماً .

وكانت فرنسا تنظر إلى مستعمراتها نظرة تجارية على اعتبار أنها ملحقة بأراضيها الأوربية اقتصادياً وإدارياً ومن ثم ترتبط بها سياسياً ولذا كانت أول أهداف الإدارة ـ الاستعمارية الفرنسية فى الحكم تحطيم الزعامات القبلية والمحلية وربما كان هذا يرجع إلى المقاومة التى لقيها الجيش الفرنسى فى حروبه فى أفريقيا وثانيهما الثوره الفرنسية التى صورت للفرنسيين أن عليهم عبء حمل شعلة الحضارة إلى البشرية، ولهذا كله صارت نظم الحكم الفرنسية تقوم على أساس شغل الفرنسيين لجميع الوظائف ورسم السياسات بحيث يظل الجيش الفرنسى العمود الفقرى الوجود الفرنسى (١) .

وارتبط الحكم الفرنسى أيضاً بسياسة العمل على إلغاء الثقافة المحلية الأفريقية لصالح الثقافة الفرنسية وقد ظهر هذا كما سبق أن أوضحنا فى نظام الاستيعاب الذى اعتمد أساساً على فرض اللغة والحضارة والمفاهيم الفرنسية على الحياة الأفريقية حتى يصبح الأفريقيون فرنسيين فى كل أنماط حياتهم وقد كان هذا سبباً فى وجود ظاهرة الاستعمار الثقافى ومن مزايا هذه السياسة عدم وجود التفرقة العنصرية التى قامت على أساس اللون أو العنصر فى المستعمرات الفرنسية وإن كانت هناك تفرقة من نوع آخر قامت على أساس مدى الاستيعاب الثقافة الفرنسية .

ولقد لاحظنا أن نظام الفرنسة الجماعية صعب المنال فبدأت سياسة تطبيق فرنسة النخبة أو المشاركة (Association) والتى حاولت فرنسا تطبيقها فى فترة ما بين الحربين العالميتين وقد نجحت بالفعل فى خلق تلك النخبة المثقفة التى نسيت اصولها الأفريقية، وقد لاحظنا أن السياسة الفرنسية فى الاستيعاب والمشاركة إنما تدوران فى نفس المحور ولا تختلفان إلا من حيث التطبيق لكن كليهما سار فى نفس الخط الأساسى لفلسفة الحكم المباشر التى كانت تهدف

---

(١) عودة ، عبد الملك : السياسة والحكم فى أفريقيا ، القاهرة ٩٦١ ، ص ص ١٦٣ – ١٦٨ .

أساساً إلى منح هذه النخبة النفوذ والسلطان مع إستمرار بقاء السلطة الفعلية فى ايدى المواطنين الفرنسيين .

وباختصار يمكن القول ان السياسة البريطانية كانت تحمل فى طياتها إيماناً بقدرة النظم والتقاليد الوطنية على المشاركة فى الحكم والإدارة بينما حملت النظم الفرنسية فى النهاية الإيمان بسمو الحضارة الفرنسية التى يجب أن تفوق ما سواها وأن تصبح هى الهدف الأسمى لكل المستعمرات .

مكتبة البحث

أولا ـ رسائل جامعية باللغة العربية :

١ ـ إبراهيم ، عبد الله عبد الرازق نظام الحكم البريطانى غير المباشر كما طبقته بريطانيا فى نيجيريا ١٩٠٠ ـ ١٩٤٥ رساله ماجستير غير منشورة بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ١٩٦٧ .

٢ ـ عبد ربه ، سعد زغلول الاستعمار الالمانى فى شرق أفريقيا رسالة ماجستير غير منشورة (١٨٨٤ـ١٩١٨)

ثانياً ـ مراجع عربية :

١ ـ الجمل ، شوقى عطا الله تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها ، القاهرة ١٩٨٠ .

٢ ـ خلف عبدالله ، عبدالغنى عبدالله مستقبل أفريقيا السياسى ، القاهرة ١٩٦٥

٣ ـ رياض ، زاهر ـ استعمار أفريقيا ، القاهرة ١٩٦٥

ـ السودان المعاصر من الفتح حتى الاستقلال (١٩٦٦)

٤ ـ طاهر أحمد فريقيا فى مفترق الطرق ، القاهرة ١٩٦٥

٥ ـ عبد الملك عودة السياسة والحكم فى أفريقيا القاهرة ١٩٦١

ثالثاً ـ مراجع باللغة الإنجليزية :

1.—Apter,David : The Gold Coast in Transition, University Press ofPrinceton, London, 1955.

2.—Buel, R. : The Native Problem in Africa, New York, 1728.

3.—Crowder, M. : West Africa, Vol. 11, London, 1978.

4.—Burns, Alan The History of Nigeria London, 1955.

5.—Ezera, Kalu : Constitutional Development in Nigeria, London, 1960.

6.—Fage, J.D. : Historyof West Africa, London, 1972.

7.—Haily, Lord : Native Administration in British African Territories, Vol. 3, London, 1953.

8.—Hamed, Jules : Domination and Colonisation, London, 1910.

7.—Ikime Obaro : The Establishment of Indirect Rule in Northern Nigeria Tarikh, Vol. 3, No. 3.

10.—Lugard, F. : Dual Mandate in British Tropical Africa, London, 1927,

11.—Mair, L.P. : Native Pfrclitics in Africa, London 1751.

12.—Nekrumah, Kwame : Towards. Colonial Freedom, London 1962.

13.—Simmons, J. : From Empire to Commonwealth, London 1940.

14.—Perham, Mergury : Lugard, The Years of Authority, London 1960.

15.—Tounsend, M.E. : The Rise and Fall of German Colonial Empire, New. Yorh, 1930.

خامساً : بحث باللغة الإنجليزية – غير منشور :

Amennmy,E.E. The Ewe-people and the Coming of European Rule (1850—1914), Unpublished Thesis,London 1459

سادساً : دوريات بالغة الانجليزية :

Amenumey, D.E.K. : German Administration in Southern Togo
Journal of African History X, 4, 1969.W